



بيان الى الرأي العام

بعد ما يقارب ست سنوات من اندلاع الثورة الوطنية السورية، التي شاركت فيها معظم الشرائح الاجتماعية والمكونات الاثنية والدينية والمذهبية وبعد ان طال القتل والاعتقال والتهجير والتدمير إلى ما يقارب نصف العباد وربع مساحة البلاد، من قبل النظام السوري والدول والميليشيات الطائفية المتحالفة معه، الى جانب القوى والمنظمات الإرهابية وفي مقدمتها داعش والنصرة، لا يزال الوضع السوري يزداد سوءاً في ظل تبني النظام الخيار العسكري كحل وحيد لحل الأزمة، وضرب بعرض الحائط معظم القرارات الأممية من خلال إتباع سياسة التجاهل أو المماطلة والتسويق لتنفيذها.

إن المجلس الوطني الكردي يؤكد بان المرحلة المصيرية التي تمر بها البلاد عموماً، والشعب الكردي بشكل خاص، تتطلب من جميع قوى المعارضة الوطنية أن ترتقي لمستوى الحدث، وتسعى حثيثاً من أجل توحيد الصف الوطني والخطاب السياسي حيال ما يجري، والاعتراف دون مواربة أو لبس بالحقوق القومية والوطنية للشعب الكردي ويدعو الراعيين الروسي والأمريكي، للضغط على جميع الاطراف لتنفيذ مخرجات فيينا وجنيف (2118 , 2254) والقرارات ذات الصلة، والرضوخ للحل السياسي بدلالة الفصل السابع من قانون العقوبات في مجلس الامن الدولي.

وعلى الصعيد الكردي لا شك ان المجلس الوطني لم يألو جهداً لترتيب البيت الكردي، وعمل جاهداً على تحقيق وحدة الصف والموقف الكرديين، وتوصل مع (pyd) وبإشراف مباشر من رئيس ديوان اقليم كردستان، وبرعاية كريمة من فخامة الرئيس مسعود بارزاني إلى اتفاقيتي (هولير، دهوك) وملحقاتهما لكن (pyd) لم يلتزم بأي منها، لا بل فرض انموذجاً في غاية الدكتاتورية، ووفق مقاس عباءته، وتماشياً مع أيديولوجيته الحزبية الخاصة، فكرس سلطته القمعية على الجميع ورغماً عن الجميع من خلال قانون القوة.

إن المجلس الوطني في الوقت الذي يستشعر خطورة وحساسية المرحلة الراهنة، يدرك تماماً أهمية ووحدة الموقف والخطاب الكرديين، ويطالب حزب الاتحاد الديمقراطي توفير المناخات والأجواء الملائمة من خلال التراجع عن سياساته المناهضة للمشروع القومي الكردي، ووقف العمل بممارساته المعادية لقيم الانسانية والديمقراطية بحق المجلس الوطني وكل من يخالفه الرأي من ابناء شعبنا الكردي، وإطلاق

سراح قادة المجلس الوطني الكردي وكوادره فوراً، كما يطالب حركة المجتمع الديمقراطي (تف دم) قراءة الواقع السياسي بعقلانية وبمعزل عن الخطاب الايديولوجي المتخشب والصحف الإعلامي والمزايدات الدونكيشوتية، ثم العودة الفورية لاتفاقية دهوك وتطبيق بنودها الثلاث (السياسي، الإداري، العسكري) برعاية رئاسة اقليم كردستان، وبإشراف وضمانات دولية.

قامشلو 27/12/2016

الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا